يثبتها'' فراحوا يزعمون تنزل كتب إلٰهية مع القرآن فكانت هذه الدعوى فضيحة أخرى تضاف لقائمة فضحائحهم وأكاذيبهم .

(ب) عقيدتهم في السنة :

وينحرفون عن الأُمة الإسلامية في هذا الباب في الآتي:

أولاً : أقوال ''أئمتهم الاثنى عشر'' هي عندهم كأقوال آلله ورسوله.

ثانياً : قولهم بإيداع الشريعة عند الأئمة الاثنى عشر.

ثالثاً : ردهم لمرويات الصحابة.

رابعاً : تلقيهم « السنة » عن حكايات الرقاع .

خامساً : آنفصالهم عن جماعة المسلمين بمصادر خاصة لهم في تلقي السنة.

أولاً: إن أقوال الأئمة الاثنى عشر هي كأقوال آلله ورسوله في آعتقادهم وهذه قاعدة مقررة عندهم وشواهدها كثيرة في كتبهم فمن ذلك ما جاء في الكافي عن هشام بن سالم وحماد بن عثمان وغيره قالوا سمعنا أبا عبد آلله يقول حديثي حديث أبي وحديث أبي حديث جدي وحديث جدي حديث الحسين وحديث الحسين حديث الحسن وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين وحديث أمير المؤمنين حديث رسول آلله صلى آلله عليه وسلم وحديث رسول آلله قول آلله عز وجل[1].

وبناء على هذا ''النص'' وغيره آعتبروا كما يقول عالمهم المازندراني (إن حديث كل واحد من الأئمة الطاهرين قول آلله عز وجل ولا آختلاف في أقوالهم كما لا آختلاف في قوله تعالى)[2]

(١) الكليني: «الكافي»: (٢/٢٧١-٢٧٢) (مع شرح جامع للمازندراني).

(٢) المازندراني: شرح جامع على «الكافي»: (٢/٢٧١-٢٧٢).

بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك فقالوا، يجوز من سمع حديثاً عن أبي عبد الله أن يرويه عن أبيه أو عن أحد من أجداده بل يجوز أن يقول قال الله تعالى[1].

ويقول أحد علمائهم المعاصرين (إن الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التي تصدر عنهم صحيحة دون أن يشترطوا إيصال سندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما هو الحال عند أهل السنّة)[2]، ذلك (أن الإمامة استمرار للنبوة)[3] عندهم فالنص النبوي مستمر - في اعتقادهم - حتى آخر أئمتهم، والسنة في اعتبارهم هي (كل ما يصدر عن المعصوم من قول أو فعل أو تقرير)[4].

والمعصوم ليس هو الرسول صلى الله عليه وسلم وحده كما يتوهم من يجهل مذهب الشيعة بل يعـــدون أئمتهم معصومين كعصمة الرسول لا ينطقون - في اعتقادهم - عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى - كما يزعمون - ولهذا نصوا في دستورهم على أن السنة هي سنة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين[5] لا سنة رسول الله المعصوم وحده.

ثانياً: إيداع الشريعة عند الأئمة المعصومين - بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم.

وهذا الاعتقاد من ضرورات مذهبهم وأركان دينهم وفحواه

---

(١) المصدر السابق.

(٢) عبد الله فياض: «تاريخ الإمامية»: ص١٤٠.

(٣) محمد رضا المظفر: «عقائد الإمامية»: ص٦٦.

(٤) محمد تقي الحكيم: «الأصول العامة للفقه المقارن»: ص١٢٢.

(٥) «الدستور الإسلامي لجمهورية إيران»: ص٢٠.

– عندهم – أن رسول آلله صلى آلله عليه وسلم بلغ جزءاً من الشريعة وكتم الباقي وأودعه الإمام عليًّا فأظهر علي منه جزءاً في حياته وعند موته أودعه الحسن وهكذا كل إمام يظهر منه جزءاً – حسب الحاجة – ثم يعهد بالباقي لمن يليه إلى أن صار عند إمامهم المنتظر.

يقول عالمهم محمد حسين آل كاشف الغطا:

(إن حكمة التدريج آقتضت بيان جملة من الأحكام وكتمان جملة ولكنه سلام آلله عليه أودعها عند أوصيائه كل وصي يعهد بها إلى الآخر لينشرها في الوقت المناسب لها حسب الحكمة من عام مخصص، أو مطلق، أو مقيد، أو مجمل مبين إلى أمثال ذلك فقد يذكر النبي عاماً ويذكر مخصصه بعد برهة من حياته وقد لا يذكره أصلاً بل يودعه عند وصيه إلى وقته)[1].

وقال شيخهم – المعاصر – بحر العلوم: (لما كان الكتاب العزيز متكفلاً بالقواعد العامة دون الدخول في تفصيلاتها، آحتاجوا إلى سنّة النبي.. والسنّة لم يكمل بها التشريع لأن كثيراً من الحوادث المستجدة لم تكن على عهده صلى آلله عليه وسلم آحتاج أن يدخر علمها عند أوصيائه ليؤدوها عنه في أوقاتها)[2].

وشواهد هذا ''المعتقد'' من كتبهم المعتمدة – عندهم – كثيرة، وقد عقد الكليني في «الكافي» عدة أبواب ضمنها مجموعة من أحاديثهم لتأكيد هذه النظرية وشرحها – عندهم – فمن هذه الأبواب:

(باب أن الأئمة عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند آلله

(١) «أصل الشيعة وأصولها»: ص٧٧.

(٢) «مصابيح الأصول»: ص٤.

عز وجل وأنهم يعرفونها على آختلاف ألسنتها)[1].

(باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة)[2](باب أن آلله عز وجل لم يعلم نبيه علماً إلا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين « ع » وأنه شريكه في العلم)[3].

(باب أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل)[4]. وغيرها من أبواب.

ومن الأمثلة على أحاديثهم التي تؤيد هذا ''المبدأ'' الخطير عندهم ما يروونه عن سدير عن أبي جعفر ''ع'' قال: (قلت له: جُعلت فداك ما أنتم؟ قال: نحن خُزَّان علم آلله، ونحن تراجمة وحي آلله، ونحن الحجة البالغة على من دون السماء وفوق الأرض)[5]. وعن أبي عبد آلله ''ع'' قال: (نحن ولاة أمر آلله وخزنة علم آلله، وعيبة وحي آلله)[6].

وعن خيثمة قال: قال لي أبو عبد آلله ''ع'': (يا خيثمة: نحن شجرة النبوة وبيت الرحمة، ومفاتيح الحكمة، ومعدن العلم، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة وموضع سر آلله..)[7].

---

(١) «الكافي»: (٢٢٧/١).

(٢) «الكافي»: (٢٣٨/١).

(٣) «الكافي»: (٢٦٣/١).

(٤) «الكافي»: (٢٥٥/١).

(٥) الكليني: «الكافي»، كتاب الحجة، باب أن الأئمة ''ع'' ولاة أمر آلله وخزنة علمه: (١٩٢/١).

(٦) المصدر السابق.

(٧) الكليني: «الكافي»، كتاب الحجة، باب أن الأئمة معدن العلم وشجرة النبوة ومختلف الملائكة: (٢٢١/١).

ويروي الكليني بسند صحيح – كما يقول علماؤهم[1] – رواية تشرح بعض ما عند أئمتهم من ذلك العلم المخزون فيقول (عن أبي بصير قال دخلت على أبي عبد آلله ''ع'' فقلت له: جعلت فداك إني أسألك عن مسألة ههنا أحد يسمع كلامي؟ قال: فرفع أبو عبد آلله ''ع'' ستراً بينه وبين بيت آخر فآطلع فيه ثم قال سل عما بدا لك قال: قلت: جعلت فداك إن شيعتك يتحدثون أن رسول آلله صلى آلله عليه وآله علم عليًّا عليه السلام باباً يفتح له منه ألف باب؟ قال: يا أبا محمد علّم رسول آلله صلى آلله عليه وآله عليًّا عليه السلام ألف باب يفتح من كل باب ألف باب قال: قلت هذا وآلله العلم قال: فنكت ساعة في الأرض ثم قال إنه لعلم وما هو بذاك.

قال: ثم قال: يا أبا محمد وإن عندنا الجامعة وما يدريهم ما الجامعة قال: قلت: جعلت فداك وما الجامعة قال: صحيفة طولها سبعون ذراعاً بذراع رسول آلله صلى آلله عليه وآله وإملائه من فلق فيه وخط علي بيمينه فيها كل حلال وحرام وكل شيء يحتاج الناس إليه حتى الأرش في الخدش وضرب بيده إليّ فقال: تأذن لي يا أبا محمد قال: قلت: جعلت فداك إنما أنا لك فآصنع ما شئت قال فغمزني بيده وقال: حتى أرش هذا – كأنه مغضب – قال: قلت: هذا وآلله العلم قال إنه لعلم وليس بذاك.

ثم سكت ساعة ثم قال: وإن عندنا الجفر وما يدريهم ما الجفر؟ قال قلت: وما الجفر؟ قال: وعاء من أدم فيه علم النبيين والوصيين، وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل، قال قلت: إن هذا هو العلم قال: إنه لعلم وليس بذاك.

(١) آنظر: «الشافي في شرح أصول الكافي»: (١٩٧/٣).

ثم سكت ساعة ثم قال: وإن عندنا لمصحف فاطمة ''ع'' وما يدريهم ما مصحف فاطمة ''ع'' قال: قلت: وما مصحف فاطمة ''ع'' قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات وآلله ما فيه من قرآنكم حرف واحد قال: قلت هذا وآلله العلم قال إنه لعلم وما هو بذاك.

ثم سكت ساعة ثم قال إنَّ عندنا علم ما كان وعلم ما هو كائن إلى أن تقوم الساعة قال: قلت: جعلت فداك هذا وآلله وهو العلم قال: إنه لعلم وليس بذاك.

قال: قلت: جعلت فداك فأيّ شيء العلم؟ قال ما يحدث بالليل والنهار الأمر من بعد الأمر والشيء بعد الشيء إلى يوم القيامة[1].

هذا نص من نصوصهم السرية – وقت قوة الدولة الإسلامية – كما يدل ذلك ما جاء في أوله حيث أن أبا بصير لم يسأل عن هذا العلم المزعوم إلا بعد أن خلا بأبي عبد آلله[2] وكذلك أبو عبد آلله أراد أن يتأكد من خلو المجلس فرفع ''الستر'' الذي بينه وبين البيت الآخر على الرغم من أن هذا ''الصنيع'' من أبي عبد آلله يناقض ما جاء في آخر الرواية من أن عنده علم ما كان وما يكون لأنه مادام هذا العلم عنده فلا حاجة لرفع ''الستر''!!

ويكشف هذا النص السري عن دعاوى الروافض حول العلم

---

(١) «الكافي»، الكليني، كتاب ا لحجة، باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة إلخ: (١/٢٣٨-٢٤٠).

(٢) ونحن نبرىء أبا عبد آلله من هذا الافتراء ولكن نناقش النص كما جاء على سبيل المماشاة لهم.

المستودع والمخزون عند الأئمة أشياء في غاية الغرابة وهي كما في النص ''السالف'':

١ــ ألف باب من العلم يفتح من كل باب ألف باب.

٢ــ الجامعــة.

٣ــ الجفـــر.

٤ــ مصحف فاطمة.

٥ــ علم ما كان وما هو كائن إلى أن تقوم الساعة.

وهذه ''العلوم'' المزعومة للأئمة لا تعدو أن تكون وهماً من الأوهام وليس لها وجود في عالم الواقع ولا أثر ولم يكن لها في حياة الأئمة تأثير ولو كان بعض هذه الدعاوى موجوداً عند أئمتهم لتغير وجه التاريخ ولكنها مجرد خيالات وترهات و''الخطورة'' في مثل هذه الأخبار تكمن في الأثر النفسي الذي يحدثه الصراع بين العقل وهذه الدعاوى هذا الأثر الذي قد يطوح بمصدق هذه ''الأخبار'' إلى مهاوي الشك والحيرة والإلحاد. (وماقدمناه هو بعض دعاواهم في هذا المجال ومزاعمهم في هذا الباب يصعب حصرها ومقتضى هذه النظرية الخطيرة أن كتاب الله عز وجل وسنّة نبيه غير وافيين بالبيان ولم يكمل بهما التشريع عند وفاته صلى الله عليه وسلم وهذا مصادم لآيات القرآن كقوله سبحانه ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ وغيرها من الآيات وما جاء في ذلك من أحاديث ــ كما سبق ــ[1].

ومقتضى هذا ''الرأي'' الطعن في رسول الله صلى الله عليه

---

(١) آنظر: (ص ٩١ ــ ٩٤) من هذا البحث.

وسلم وأنه كتم جزءاً من الشريعة وخالف قول الله عز وجل ﴿يأيها الرسول بلغ ما أُنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته﴾[1].

كما أن هذا القول يقتضي أن الصحابة لم يتلقوا إلا جزءاً من الشريعة ومن يعتمد على مرويات الصحابة فهو لم يعمل إلا بجزء من الشريعة، وهذا ''القول'' طعن في السنّة كبير، وتضليل للأُمة خطير.

وينص هذا المبدأ الخطير على أن من حق الإمام تخصيص عام الكتاب أو بيان مجمله أو تقييد مطلقه أي جعلوا له وظيفة المشرّع لأنه معصوم لا ينطق عن الهوى وهذا في مؤداه ومرجعه إيمان بأنبياء بعد رسول الله خاتم النبيين وهو محاولة لفتح الباب لتغيير الدين الذي نزل على سيد المرسلين بآسم أن هذا من عمل الإمام.. ومن مستودع العلم الذي أودعه له الرسول.. سبحانك هذا بهتان عظيم..

ثالثاً: ردهم لمرويات الصحابة: يقول محمد حسين آل كاشف الغطا: في تقرير هذا الأمر عند طائفته إن الشيعة (لا يعتبرون من السنّة - أعني الأحاديث النبوية - إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت[2].. أما ما يرويه مثل أبي هريرة وسمرة بن جندب.. وعمرو بن العاص ونظائرهم فليس له عند الإمامية مقدار بعوضة)[3].

---

(١) المائدة: آية ٦٧.

(٢) تختلف فرق الشيعة في المقصود بآل البيت، من ناحية عددهم ومن ناحية أعيانهم آختلافاً كبيراً (راجع «المقالات والفرق» للشيعي سعد القمي، و«فرق الشيعة» للشيعي النوبختي) وهم عند الاثنى عشرية (الأئمة الاثنا عشر - كما سبق بيان ذلك - ويطعنون في كل من زعم أنه إمام من غيرهم ولو كان من ولد فاطمة). آنظر: «البحار»: (١١٢/٢٥).

(٣) «أصل الشيعة وأصولها»: ص٧٩.

وهذا القول في ''السنة النبوية'' مبني على معتقدهم في صحابة رسول آلله صلى آلله عليه وآله وصحبه أجمعين من أنهم آرتدوا لصرفهم الخلافة عن علي إلى أبي بكر ولا يستثنون من هذا الحكم على الصحابة إلا ثلاثة في معظم رواياتهم وكما سيأتي وهم بهذا «المبدأ» يعزلون أنفسهم عن المسلمين .

ثم إن هذا «المبدأ» في رفض مرويات الصحابة يفضي إلى فقدان صفة «التواتر» في نقل شريعة القرآن وسنّة سيد الأنام ما داموا يحكمون على «النقلة» بهذا الحكم ويحصرون آعتبارهم لصحة المنقول بما جاء عن طريق الآحاد فضلا عن الواحد وهو علي الذي يجعلونه المصدر الوحيد للتلقي بعد وفاة الرسول صلى آلله عليه وسلم وهذا «أساس» وضعه «زنديق» لهدم الدين والطعن في شريعة سيد المرسلين .

رابعاً : تلقيهم السنّة عن «حكايات الرقاع» وما يسمونه بالتوقيعات الصادرة عن الإمام :

هؤلاء القوم الذين يردون ما جاء عن طريق الصحابة الذين أثنى عليهم آلله ورسوله يقبلون بل يعدون من أوثق طرقهم ما يسمى «بحكايات الرقاع» وحقيقتها كما يلي:

أنه لما توفي إمامهم ــ الحادي عشر ــ الحسن العسكري (ت ٢٦٠ هـ) لم يكن له عقب[1] وقد تم آستبراء زوجاته وإمائه للتأكد من ذلك (حتى تبين لهم ــ كما يعترف عالم الشيعة آبن بابويه القمي ــ

(١) قال سعد القمي: (توفي ــ يعني الحسن العسكري ــ ولم ير له خلف ولم يعرف له ولد ظاهر) «المقالات والفرق»: ص ١٠٢ .

بطلان الحبل فقُسم ميراثه بين أُمه وأخيه جعفر وأودعت أمه وصيته وثبت ذلك عند القاضي والسلطان)[1] ويقول كبار المؤرخين بأن الحسن العسكري مات عقيماً[2]، ولهذا تحيرت الشيعة بعده (فآفترق أصحابه من بعده خمس عشرة فرقة)[3] منهم من قال: (آنقطعت الإمامة)[4] ومنهم من قال: (إن الحسن بن علي توفي ولا عقب له والإمام بعده جعفر بن علي أخوه)[5] إلى غير ذلك من آختلافاتهم وحيرتهم.

وفي خضم هذه الحيرة والاضطراب قام رجل يدعى (عثمان بن سعيد العمري)، وآدعى دعوى في غاية الغرابة آدعى أن للحسن العسكري ولداً في الخامسة من عمره مختفياً عن الناس لا يظهر لأحد غيره وهو الإمام بعد أبيه الحسن وأن هذا ''الطفل'' الإمام قد آتخذه (وكيلاً عنه في قبض الأموال ونائباً يجيب عنه في المسائل الدينية)[6] ولما مات عثمان سعيد (ت ٢٨٠هـ) آدعى آبنه محمد بن عثمان نفس دعوى أبيه وبعد وفاته (ت ٣٠٥) خلفه الحسين بن روح النوبختي في نفس الدعوى ومن بعده (ت ٣٢٦) خلفه أبو الحسن علي بن محمد السمري (ت ٣٢٩) وهو آخرهم عند الشيعة الإمامية ومن بعده وقعت الغيبة الكبرى وكان هؤلاء النواب[7] عن الإمام يتلقون أسئلة

(١) آبن بابويه القمي: «إكمال الدين»: ص٤٢.

(٢) قال في «المنتقى»: (إن الحسن بن علي العسكري لم يعقب كما ذكره محمد بن جرير الطبري وعبد الباقي آبن قانع وغيرهما من النسابين) «المنتقى»: ص٣١.

(٣) القمي: «المقالات والفرق».

(٤) المصدر السابق: ص١٠٨.

(٥) المصدر السابق: ص١١٠.

(٦) السيد محمد صالح: «حصائل الفكر»: (ص٣٦-٣٧).

(٧) آنظر في أخبار هؤلاء الطوسي: «الغيبة»: ص٢١٤ وما بعدها، وآنظر: الطبرسي: =

الناس كما يتلقون أموالهم، ويأتون بأجوبتها وإيصالاتها من الإمام المنتظر ويسمونها ''توقيعات'' – والتوقيعات هي خطوط الأئمة بزعمهم في جواب مسائل الشيعة وأسئلتهم.

وهذه الأجوبة والتوقيعات هي عند الشيعة كقول الله ورسوله!! حتى أنهم رجحوا هذه التوقيعات على ما روي بإسناد صحيح عندهم. في حال التعارض قال ابن بابويه القمي في كتابه «من لا يحضره الفقيه» بعد ما ذكر التوقيعات الواردة من الناحية المقدسة في باب الرجلين يوصي إليهما.. (قال هذا التوقيع عندي بخط أبي محمد الحسن بن علي ثم ذكر أن في الكافي للكليني رواية بخلاف ذلك التوقيع عن الصادق – ثم قال: لست أفتي بهذا الحديث بل أفتي بما عندي بخط الحسن بن علي..)[1].

قال الحر العاملي في تعقيبه على ذلك: (.. فإن خط المعصوم أقوى من النقل بوسائط..)[2].

فهم يرجحون ما في هذه التوقيعات على ما جاء في أصح كتبهم..!

والرقاع والتوقيعات كثيرة ذكر الطوسي في الغيبة طرفاً منها[3] وكذلك أورد صاحب الاحتجاج صوراً من هذه ''التوقيعات

= «الاحتجاج»: (جـ٢/ص٢٩٦)، «تاريخ الغيبة الصغرى»: محمد باقر الصدر: ص٣٩٦.

(١) انظر: ابن بابويه القمي: «من لا يحضره الفقيه»: (جـ٤/ص١٥١)، وانظر: الحر العاملي: «الوسائل»: (٢٠/١٠٨).

(٢) «الوسائل»: (٢٠/١٠٨).

(٣) الطوسي: «الغيبة»: ص١٧٢ وما بعدها.

المزعومة''[1] وكذا وردت في «إكمال الدين» لابن بابويه القمي[2] وكذلك عند المجلسي في «البحار»[3] كما هي موجودة في «الكافي»[4]، وقد جمع شيخهم: عبد الله بن جعفر الحميري الأخبار المروية عن منتظرهم وسماها: «قرب الإسناد إلى صاحب الأمر»[5] وذكر صاحب ''الذريعة..'' كتابين لهم في هذا بأسم «التوقيعات الخارجة من الناحية المقدسة»[6].

ونجد في تراجم رجالهم إشارة إلى من زعم أنه كاتب - بفتح التاء - ''صاحب الأمر'' عن طريق أولئك النواب الأربعة كما في ترجمة محمد بن عبد الله بن جعفر بن الحسين بن جامع بن مالك الحميري حيث قالوا بأنه: كاتب - بفتح التاء - صاحب الأمر ''ع''[7]، وفي ترجمة - شيخهم - علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي أبو الحسن قالوا: إنه اجتمع مع أبي القاسم الحسين بن روح - النائب الثالث - وسأله عن مسائل ثم كاتبه بعد ذلك على يد علي بن جعفر بن الأسود يسأله أن يوصل له رقعة إلى الصاحب ''ع''[8]، والذين كاتبوا صاحب الأمر كثيرون عندهم.

ومواضع هذه التوقيعات المزعومة كثيرة.

(١) الطبرسي: «الاحتجاج»: (٢/٢٧٧) وما بعدها.

(٢) ابن بابويه القمي: «إكمال الدين»: الباب التاسع والأربعون، ذكر التوقيعات الواردة عن القائم ''ع'': ص٤٥٠ وما بعدها.

(٣) المجلسي: «البحار»: باب ما خرج من توقيعاته ''ع'': (جـ٥٣/ص١٥٠-٢٤٦).

(٤) الكليني: «الكافي»: باب مولد الصاحب ''ع'': (جـ١/ص٥١٧) وما بعدها.

(٥) وقد طبع في المطبعة الإسلامية بطهران.

(٦) أغا بزرك الطهراني: «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»: (٤/٥٠٠، ٥٠١).

(٧) الحر العاملي: «وسائل الشيعة»: (٢٠/٣٣٢).

(٨) المصدر السابق: (٢٠/٢٦٢).

فقد تكون إخباراً بمغيب مثل (كتب علي بن زياد يسأل كفنا فكتب إليه إنك تحتاج إليه في سنة ثمانين فمات في سنة ثمانين وبعث إليه بالكفن قبل موته بأيام)[1].

وقد تكون إجابة على أسئلة مثل ما ذكر صاحب الاحتجاج عن الكليني عن إسحاق بن يعقوب قال سألت محمد بن عثمان العمري رحمه الله – النائب الثاني – أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت علي فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان ''ع''.

(أما ما سألت عنه أرشدك الله وثبتك ووقاك من أمر المنكرين لي من أهل بيتنا وبني عمنا.

فاعلم أنه ليس بين الله عز وجل وبين أحد قرابة، ومن أنكرني فليس مني وسبيله سبيل ابن نوح، وأما سبيل ابن عمي جعفر وولده فسبيل أخوة يوسف ''ع''.

وأما أموالكم فلا نقبلها إلا لتطهروا فمن شاء فليصل ومن شاء فليقطع)[2].

(وأما ما سألت عنه من أمر المصلي والنار والصورة بين يديه فهل تجوز صلاته؟

فإن الناس قد اختلفوا في ذلك قبلك، فإنه جائز لمن لم يكن من أولاد عبدة الأصنام والنيران أن يصلي والنار والسراج بين يديه ولا يجوز ذلك لمن كان من أولاد عبدة الأوثان)[3]!!!

(١) الكليني: «الكافي»: (٥٢٤/١).
(٢) الطبرسي: «الاحتجاج»: (٢٨٣/٢).
(٣) الطبرسي: «الاحتجاج»: (٢٩٩/٢).

(وعن المرأة يموت زوجها فهل يجوز أن تخرج في جنازته أم لا؟

التوقيع: تخرج في جنازته.

وهل يجوز لها في عدتها أن تزور قبر زوجها أم لا؟

التوقيع: تزور قبر زوجها..[1]!!! إلخ إلخ.

ومواضع هذه التوقيعات ''المزعومة'' كثيرة لا مجال لاستعراضها.

وفترة النيابة عن الإمام بواسطة الوكلاء الأربعة تلك التي آستمرت قرابة سبعين سنة[2] هي المناخ الزمني لحكايات الرقاع وبوفاة آخرهم وقعت الغيبة الكبرى والمحرومية العظمى من الإمام . لكن من مجتهدي الشيعة من زعم أنه آلتقى بالإمام الغائب وأفتاه ووقّع له. بعد الغيبة الكبرى قالوا – مثلاً –.

إن آبن المطهر الحلي آلتقي بالمهدي فنسخ له كتاباً ضخماً في ليلة واحدة[3]، وقالوا: (إنه ''ع'' كان يجتمع بجملة من أهل العلم والتقوى الذين كانوا يستحقون المقابلة كالعلامة السيد مهدي بحر العلوم النجفي فيما آشتهر عنه والشيخ ميثم بن علي البحراني فيما ينقل عنه..)[4] وقد ألف – عالم الشيعة المعاصر – ميرزاحسين النوري الطبرسي كتاباً ذكر فيه من آجتمع بصاحب الأمر – بزعمه – سماه (جنة المأوى فيمن رأى صاحب الزمان في الغيبة الكبرى).

(١) الطبرسي: «الاحتجاج»: (٢/٣٠٢).

(٢) وسيأتي في مبحث الغيبة ذكر خلافهم في مدة الغيبة الصغرى.

(٣) المجلسي: «البحار»: (جـ٥٥/ص٢٥٢)، وآنظر: «الخوانساري»: «روضات الجنات»: (٢/٢٨٢، ٢٨٣)، وآنظر: مصطفى الشيبي: «الفكر الشيعي»: ص١١٣.

(٤) السيد محمد صالح: «حصائل الفكر»: ص١٢٣.

وهذه دعوى تعني آستمرار البابية وآستمرار حكايات الرقاع..

هذه هي ''حكايات الرقاع'' والتوقيعات الصادرة عن الإمام.

يقول الشيخ محمود الألوسي عن تعبد الروافض بحكايات الرقاع:

(إنهم أخذوا دينهم من الرقاع المزورة التي لا يشك عاقل في أنها آفتراء على آلله تعالى، ولا يصدق بها إلا من أعمى آلله بصره وبصيرته..

وهذه الرقاع عند الرافضة من أقوى دلائلهم وأوثق حججهم فتبا لقوم أثبتوا أحكام دينهم بمثل هذه الترهات، وآستنبطوا الحلال والحرام من نظائر هذه الخزعبلات ومع ذلك يقولون نحن أتباع أهل البيت كلا بل هم أتباع الشياطين وأهل البيت بريئون منهم)[1].

خامساً: لهذه الآراء والعقائد الدخيلة وهذه الدسائس والمؤامرات المغرضة آنفصل الشيعة عن جماعة المسلمين بمصادر لهم في السنّة هي عمدتهم وعليها يعولون.

فعمدة الروافض في ''أحاديثهم'' هي أربعة كتب عليها مدار العمل عندهم في جميع الأعصار وهي عندهم كالكتب الستّة عند أهل السنّة.

أولها «الكافي» في الأصول والفروع لمحمد بن يعقوب الكليني[2] (ت ٣٢٩ أو ٣٢٨) الملقب عندهم ''بثقة الإسلام'' قالوا: (وهو أجل الكتب الأربعة والأصول المعتمدة)[3]، (وكتبه في الغيبة

(١) محمود شكري الألوسي: «كشف غياهب الجهالات»: الورقة ١٢ (مخطوط).

(٢) محمد بن يعقوب الكليني يكنى أبا جعفر (هو عندهم) ثقة عارف بالأخبار له كتب منها كتاب «الكافي» وغيره. الطوسي: «الفهرست»: ص١٦١.

(٣) أغابزرك الطهراني: «الذريعة»: (٢٤٥/١٧)، وراجع: النوري الطبرسي: «مستدرك الوسائل»: (٤٣٢/٣).

الصغرى)[1] و (حياته في زمن وكلاء المهدي عليه السلام وبواسطتهم يجد طريقاً إلى تحقيق منقولاته)[2]، قالوا: (وهي قرينة واضحة على صحة كتبه وثبوتها لقدرته على آستعلام أحوال الكتب التي نقل منها لو كان عنده شك فيها لروايته عن السفراء والوكلاء المذكورين وغيرهم وكونه معهم في بلد واحد غالباً[3]، ويشتمل الكافي على أربعة وثلاثين كتاباً، وثلاثمائة وستة وعشرين باباً، وأحاديثه حصرت في ستة عشر ألف حديث[4] وقد طبع الكتاب عدة طبعات منها طبع أصوله وفروعه في إيران في مجلدين، وطبع أيضاً بالهند في ستة مجلدات)[5].

والقاريء لهذه الأحاديث في «الكافي» وفي غيره من دواوين حديثهم يجد أن هناك فرقاً واضحاً وكبيراً بين الروايات التي ترد عن طريق أهل السنّة ويطلق عليها ''الحديث'' وبين الروايات التي ترد عن طريق الشيعة ويطلق عليها نفس المعنى. فكتب السنّة الستة وغيرها، إذا روت حديثاً فهو منسوب إلى النبي صلى آلله عليه وسلم وهي أحاديثه هو.

أما كتاب «الكافي» وغيره من كتب الحديث عند الشيعة الإمامية فهي تأتي بالرواية عن أحد أئمتهم الاثنى عشر ويعتقدون – كما مر – أن لا فرق بين ما يروونه عن النبي صلى آلله عليه وسلم أو عن أحد أئمتهم – كما يزعمون – كما أن القاريء لكتب الحديث عندهم يجد

(١) «الذريعة»: (٢٤٥/١٧).

(٢) آبن طاوس: «كشف المحجة»: ص١٥٩.

(٣) الحر العاملي: «وسائل الشيعة»: (٧١/٢٠).

(٤) أغابزرك الطهراني: «الذريعة»: (٢٤٦/١٧).

(٥) المصدر السابق.

معظم رواياتها عن أئمتهم ولا يجد إلا القليل منها هو المسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأكثر ما يروي في الكافي واقف عند جعفر الصادق وقليل منها ما يعلو إلى أبيه محمد الباقر، وأقل من ذلك ما يعلو إلى أمير المؤمنين علي – رضي الله عنه – ونادر ما يقف عند النبي صلى الله عليه وسلم.

كما أن الكافي هذا قد أكثر علماء الشيعة من الثناء عليه وعلى مؤلفه[1] مع أن الكتاب قد اشتمل على مجموعة من رواياتهم في الطعن في كتاب الله العظيم ولهذا قرر بعض شيوخ الشيعة أن هذه الروايات تنبيء عن معتقده في كتاب الله من أنه ناقص ومحرف لأنه أكثر منها مع اشتراطه الصحة فيما يرويه – كما سلف – ومن كان هذا معتقده في كتاب الله فكيف يوثق به وبرواياته لأن هذا من الكفر المتفق عليه.

وثاني صحاحهم هو كتاب «من لا يحضره الفقيه»[2] لشيخهم المشهور عندهم ''بالصدوق'' محمد بن بابويه القمي[3].

وهو خاص بمسائل الفقه عندهم وقد اشتمل على (١٧٦) باباً أولها باب الطهارة وآخرها باب النوادر، أما عدد أحاديثه فقد قال محسن العاملي أنها (٩٠٤٤).

---

(١) انظر مثلاً: مقدمة الكافي.

(٢) وقد اختار هذا الاسم على غرار كتاب «من لا يحضره الطبيب» للرازي. انظر: مقدمة الكتاب للمؤلف: ص٣.

(٣) محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (أبو جعفر) زعموا أن له (٣٠٠) مصنف، وأنه ولد بدعاء القائم (مهديهم المنتظر) ومن كتبه: «من لا يحضره الفقيه»، و«التوحيد»، و«معاني الأخبار» وغيرها. توفي سنة ٣٨١هـ. انظر: الطوسي: =

وقد ذكر في مقدمة كتابه أنه ألف الكتاب بحذف الأسانيد لئلا تكثر طرقه وأنه آستخرجه من كتب مشهورة عندهم وعليها المعول ولم يورد فيه إلا ما يؤمن بصحته وقد طبع الكتاب مرة في طهران في مجلد ضخم، ومرات في النجف كانت الرابعة منها في عام ١٣٣٨هـ في أربعة أجزاء[1].

وثالثها: تهذيب الأحكام. لشيخهم المعروف عندهم بـ ''شيخ الطائفة'' أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٣٦٠) وهو أحد أصولهم الأربعة المعتبرة منذ تأليفها إلى اليوم - كما يقولون - وهو في الفروع الفقهية عندهم - كسابقه - وقد أحصيت أبوابه فكانت (٣٩٣) باباً، وبلغت أحاديثه (١٣٥٩٠) ولكن صرح الشيخ الطوسي في كتابه «عدة الأصول» أن أحاديث التهذيب وأخباره تزيد على (٥٠٠٠) ومعنى ذلك أنها لا تصل إلا إلى (٦٠٠٠) في أقصى الأحوال. فهل زيد عليها أكثر من الضعف في العصور المختلفة؟!

وأحاديثه مرتبة على أبواب الفقه، وأشار مؤلفه إلى أنه (ترك ما يتعلق بالتوحيد والنبوة والإمامة لأن شرح ذلك يطول).

وذكر أن السبب في تأليفه هو ما آلت إليه أحاديثهم (من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه..) وآعترف بأن هذا الاختلاف قد فاق ما عند أصحاب المذاهب الأخرى، وأن هذا

= «الفهرست»: (ص١٨٤-١٨٦)، «روضات الجنات»: (١٣٢/٦)، «وسائل الشيعة»: (٣٣٥/٢٠).

(١) آنظر: مقدمة «من لا يحضره الفقيه»، الخوانساري: «روضات الجنات»: (٢٣٠/٦-٢٣٧)، «أعيان الشيعة»: (٢٨٠/١).

كان من أعظم الطعون على مذهبهم، وأنه جعل بعض الشيعة يترك التشيع لهذا السبب[1].

ومن يطالع منهج الطوسي لمواجهة هذا الاختلاف يجد أنه قد علق كثيراً من آختلافاتهم على ''التقية'' بدون دليل سوى أن هذا الحديث أو ذاك يوافق أهل السنّة.

والواقع أنه بصنيعه هذا قد ''كرس'' الفرقة وأضاع على طائفته كثيرا من سبل الهداية..

وروايات كتابه بعضها بسند وبعضها بلا سند، وقيل إنه آستدرك المتروك في آخر الكتاب. وقد طبع الكتاب عدة طبعات[1].

ورابعها: «الاستبصار فيما آختلف من الأخبار» للطوسي السابق ذكره وهو مجرد آختصار لكتاب «التهذيب» السالف الذكر[2] ومع ذلك جعله الشيعة أحد أصولهم.

والكتاب يقع في ثلاثة أجزاء جزءان منه في العبادات، والثالث في بقية أبواب الفقه بلغت أبوابه (٣٩٣) باباً. وحصر المؤلف أحاديثه بـ (٥٥١١) وقال حصرتها لئلا يقع فيها زيادة أو نقصان وقد طبع في الهند، وفي إيران[3].

---

(١) آنظر: «تهذيب الأحكام»، المقدمة: ص٢، ٣، النوري الطبرسي: «مستدرك الوسائل»: (٧١٩/٣)، «الذريعة»: (٥٠٤/٤)، وراجع: أبو زهرة: «الإمام الصادق»: ص ٤٥٨.

(٢) آنظر مقدمة «الاستبصار» للمؤلف: ص٢.

(٣) آنظر: حسن الخرسان، في تقديمة للاستبصار، محسن الأمين: «أعيان الشيعة»: (٢٨٠/١)، و«الذريعة»: (١٤/٢)، وقد وقع في «الذريعة» أن أحاديثه (٦٥٣١) وهو خلاف ما قال المؤلف.

هذه هي أُصولهم الأربعة المعتمدة حتى اليوم بآتفاقهم.

قال الفيض الكاشاني: (إن مدار الأحكام الشرعية اليوم على هذه الأُصول الأربعة وهي المشهود عليها بالصحة من مؤلفيها)[1] وقال أغابزرك الطهراني – من مجتهديهم المعاصرين – (الكتب الأربعة والمجاميع الحديثية التي عليها آستنباط الأحكام الشرعية حتى اليوم) .

وقام عالمهم ''الفيض الكاشاني''[2] وجمع ما في الكتب الأربعة المتقدمة[3] في كتاب كبير سماه «الوافي» ويقع في ثلاثة مجلدات كبار، وطبع في إيران. قال شيخهم محمد بحر العلوم[4] قد أحصيت أبواب الوافي – مع البابين اللذين في خاتمته – في ثلاثة وسبعين ومائتين باب، ويحتوي على نحو خمسين ألف حديث[5].

وهذا العدد الذي ذكره لأحاديثه يخالف ما يقوله شيخهم محسن الأمين[6] من أن مجموع ما في الكتب الأربعة عندهم (٤٤٢٤٤)

(١) «الوافي»: (١/١١).

(٢) محمد بن مرتضي المعروف بملا محسن الفيض الكاشاني، طعن عليه بعض شيوخ الشيعة وآتهمه بالمروق والزندقة، وعظمه البعض الآخر زعموا أن له (٢٠٠) مصنف منها: «الوافي»، «المعارف»، «قرة العيون»، وغيرها. توفي في كاشان سنة ١٠٩١هـ. آنظر: «لؤلؤة البحرين»: ص١٢١ وما بعدها، «روضات الجنات»: (٦/٧٩).

(٣) آنظر: مقدمة كتاب «الوافي».

(٤) محمد صادق بحر العلوم من شيوخهم المعاصرين.

(٥) آنظر: هامش «لؤلؤة البحرين»: ص١٢٢.

(٦) يلاحظ أن أقوال شيوخهم من المتقدمين والمعاصرين حول عدد أحاديث كل أصل من أُصولهم متضاربة ومتفاوتة بشكل غير عادي، بل تجد أحياناً أن العدد الذي وصل إليه (أصلهم) يخالف ما ذكره مؤلفه نفسه في بعض كتبه، مثل كتاب التهذيب كما أشرنا إلى ذلك مما يستدعي (الشك) في أن (يد) التحريف والزيادة قد آمتدت إلى أُصولهم لتذهب بهم بعيداً عن جماعة المسلمين.

حديثاً[1].

وهذا الكتاب مع أنه مجرد جمع وترتيب.. لأُصولهم الأربعة السالفة إلا أن الشيعة جعلوه أصلاً من أُصولهم في الحديث.. وهو باب من أبواب الدعاية المذهبية كمسألة تكثير الأحاديث التي هي في معظمها مجرد روايات يروونها عن أئمتهم الاثنى عشر ليس فيها ما يسند مباشرة إلى رسول آلله صلى آلله عليه وسلم إلا النادر..

وفي القرون الأخيرة ألف بعض شيوخ الشيعة مصنفات هي عبارة عن تجميع لكتب زعموا أن متقدمي شيوخهم لم يعرفوها فجمعوها في مؤلفات كبيرة ومع أن تلك المدونات متأخرة (في القرن الحادي عشر فما بعد) إلا أنهم جعلوها من أُصولهم في الحديث!!

وهذه المدونات المتأخرة ثلاثة هي :

(١) «بحار الأنوار الجامعة لدر أخبار الأئمة الأطهار» :

لشيخهم محمد باقر المجلسي[2] (ت ١١١٠ أو ١١١١) قال شيخهم أغابزرك الطهراني عن هذا ''البحار'' لم يكتب قبله ولا بعده جامع مثله، لاشتماله مع جمع الأخبار على تحقيقات دقيقة، وبيانات وشروح لها غالباً لا توجد في غيره وقال: (قد صار «بحار الأنوار» مصدراً لكل من طلب باباً من أبواب علوم آل محمد صلى آلله عليه

---

(١) «أعيان الشيعة»: (١/٢٨٠).

(٢) محمد باقر بن محمد تقي بن المقصود علي الملقب بالمجلسي وصفوه بـ (شيخ الإسلام والمسلمين خاتمة المجتهدين.. إلى آخر أوصافهم له) مع أن كتبه مليئة بالكفر، والزندقة والإلحاد.. من كتبه: «مرآة العقول»، «حياة القلوب» وغيرهما توفي سنة ١١١٠، أو ١١١١. أنظر: «جامع الرواة»: (٢/٧٨)، مقدمة «البحار»، «لؤلؤة البحرين»: (ص٥٥-٥٩).

وآله وسلم وقد آستعان بهذا الكتاب القيم جل من تأخر عن مؤلفه وذلك لأن أكثر مآخذ البحار من الكتب المعتمدة والأصول المعتبرة القليلة الوجود)[1]، والملاحظ أن هذا ''المصدر'' هو عبارة عن تجميع لكتب شيوخهم، قال مؤلفه: (آجتمع عندنا بحمد آلله سوى الكتب الأربعة نحو مائتي كتاب ولقد جمعتها في بحار الأنوار)[2] ونصوص البحار بلا سند وآكتفى مؤلفه عن ذلك بذكر الكتب التي نقل عنها والقول بأنها معتمدة عندهم[3] ، ونصوصه تدور حول عقائدهم وآرائهم في الإمامة، والأئمة، وتاريخ الزهراء ، والأئمة الاثنى عشر، وأحوالهم ، ومناقبهم، وما أثر عنهم من المواعظ والآداب، وزيارة قبورهم.. إلخ ولم ينقل فيه من الكتب الأربعة السالفة الذكر إلا قليلاً.. (وعدد مجلدات الكتاب على ماقرره المؤلف ٢٥ مجلداً، ولما كبر المجلد الخامس والعشرون جعل شطراً منه في مجلد آخر فصار المجموع ٢٦ مجلداً)[4]وقد طبع حديثاً وبلغ مع مجلدات الإجازات (١١٠) مجلداً[5] .

وقد حوى هذا الكتاب من الطعن في الإسلام، والقرآن والصحابة، والأمة، بل وأهل البيت.. حوى من هذه البلايا وغيرها النصيب الأوفى..

---

(١) «الذريعة»: (٣/٢٦-٢٧).

(٢) «آعتقادات المجلسي»: ص٢٤، عن كتاب «الفكر الشيعي»: مصطفى الشيبي: ص٦١.

(٣) آنظر: الجزء الأول من «البحار».

(٤) «الذريعة»: (٣/٢٧).

(٥) وضموا إليه بعض الكتب الأخرى التي لم يضعها المؤلف مثل «جنة المأوى» و«سفينة البحار».

(٢) «وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة» :

تأليف شيخهم محمد بن الحسن الحر العاملي[١]. (ت ١١٠٤).

وهذا الكتاب عبارة عن نقول من ''الكتب الأربعة'' عندهم بالإضافة إلى أكثر من سبعين كتاباً موجودة عند مؤلفه كما يقول (وما ندري لِمَ لَمْ يعرفها أوائلهم وينقلوها في مجاميعهم) كما أن هناك (٧٠) كتاباً نقل عنها بالواسطة عن طريق بعض كتب مشايخهم.

وهذا ''الجامع'' خاص بأحاديثهم في الأحكام، ويعتبرونه أجمع كتاب لهم في ذلك، وقد رتبه وبوبه مؤلفه على ترتيب كتب الفقه.. وطبع الكتاب في ثلاثة مجلدات ضخام وطبع مرة أخرى في تسعة مجلدات تضم عشرين جزءاً[٢].

(٣) «مستدرك الوسائل» :

لشيخهم المتأخر حسين النوري الطبرسي[٣] (ت ١٣٢٠هـ)

---

(١) محمد بن الحسن بن علي العاملي الملقب بالحر المولود سنة ١٠٣٣هـ من فقهاء الشيعة ومؤرخيهم له تصانيف منها: «أمل الآمل»، «الفصول المهمة في أصول الأئمة» وغيرهما. قال الخوانساري بعد ذكره لمؤلفاته: (لا يخفى أنه وإن كثرت تصانيفه – إلا أنها خالية من التحقيق، تحتاج إلى تهذيب وتنقيح وتحرير) «روضات الجنات»: (٩٦/٧).

(٢) آنظر: «الوسائل»: جـ١، ''المقدمة'' وجـ٢٠ ''الخاتمة''، «الذريعة»: (٣٥٢/٤، ٣٥٣).

(٣) حسين بن محمد تقي الدين بن محمد بن علي النوري الطبرسي ولد في طبرستان سنة ١٢٥٤هـ، وهو عند الروافض: محدث، عارف بالرجال، من كبار شيوخهم.. توفي بالنجف سنة ١٣٢٠هـ. «أعيان الشيعة»: (١٣٩/٢٧-١٤٥).

وهو مؤلف كتاب «فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب» الذي يعتبر أكبر عار وسبة وفضيحة على الشيعة أبد الدهر. ومع هذا جعلوا كتابه مستدرك الوسائل من كتبهم الأساسية والمعتمدة في الحديث.

قالوا: والدافع لتأليفه عثور المؤلف على بعض الكتب المهمة التي لم تسجل في جوامع الشيعة من قبل)[1].

قال عالمهم المعاصر أغابزرك الطهراني: (فأصبح كتاب المستدرك كسائر المجاميع الحديثية المتأخرة يجب على عامة المجتهدين الفحول أن يطلعوا عليها ويرجعوا إليها في آستنباط الأحكام من الأدلة وقد أذعن بذلك جل علمائنا المعاصرين)[2].

ثم آستشهد أغابزرك الطهراني بشهادات من علماء الشيعة المعاصرين بآعتماد كتاب المستدرك مصدراً من مصادرهم الأساسية[3].

هذه هي مجاميعهم في الحديث بلغت سبعة ومع الوافي الذي جمع ما في الكتب الأربعة تصبح ثمانية قال عالمهم المعاصر محمد صالح الحائري وأما صحاح الإمامية فهي ثمانية أربعة منها للمحمدين الثلاثة الأوائل وثلاثة بعدها للمحمدين الثلاثة الأواخر، وثامنها لمحمد الحسين المرحوم المعاصر النوري)[4].

---

(١) «الذريعة»: (١٠٩/٤١)، وآنظر: «مستدرك الوسائل».

(٢) «الذريعة»: (٣٥٤/٤-٣٥٥).

(٣) المصدر السابق: (١١١/٢).

(٤) منهاج عملي للتقريب: مقال للرافضي محمد الحائري - معاصر - ضمن كتاب «الوحدة الإسلامية»: ص٢٣٣.

والمجال لا يتسع لدراسة هذه المجاميع دراسة وصفية نقدية تكشف ما فيها.. فهذا بحث مستقل بذاته.

أسانيد الشيعة في كتبهم :

يزعم الشيعة أنهم يروون أحاديثهم عن آل البيت لكن بأي سند؟ تجيب كتب الشيعة بالاعتراف بانقطاع أسانيدها فتقول:

(إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام وكانت التقية شديدة فكتموا كتبهم ولم ترو عنهم فلما ماتوا صارت الكتب إلينا. قال أحد أئمتهم: حدثوا بها فإنها حق)[1].

قال الشيخ موسى جار الله في تعليقه على هذا النص:

(نرى أن التقية جعلت وسيلة إلى وضع الكتب)[2].

وقد اعترف بعض علمائهم بأن هناك كتباً كثيرة عندهم هي موضوعة حيث قال وهو يتحدث عن كتاب ''سليم بن قيس'': (والحق أن هذا الكتاب موضوع لغرض صحيح نظير كتاب الحسنية، وطرائف ابن طاووس والرحلة المدرسية للبلاغي وأمثاله)[3].

أما رواتهم ومصنفوا كتبهم فيعترف شيخهم الطوسي بفساد أكثرهم حيث يقول: (إن كثيراً من مصنفي أصحابنا ينتحلون المذاهب الفاسدة - ومع هذا يقول - إن كتبهم معتمدة)[4]، وقد

(١) الكليني: «الكافي» كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث: (٥٣/١).
(٢) «الوشيعة»: ص٤٧.
(٣) أبو الحسن الشعراني في تعليقه على «الكافي» مع شرحه للمازندراني: (جـ٢/ص٣٧٣-٣٧٤).
(٤) «الفهرست»: ص٢٤، ٢٥، وانظر: «مختصر التحفة»: ص٦٩.

عملت الطائفة ''الإمامية'' بأخبار الفطحية[1] مثل عبد الله بن بكير وغيره وأخبار الواقفية[2] مثل سماعة ابن مهران.. وغيره. والواقفية والفطحية في عداد الكفار عند الإمامية الاثنى عشرية ولكنهم يعملون برواياتهم!! فمع التشيع لا يضر انتحال أي نحلة .

ولم يكن للشيعة أي عناية بدراسة الإسناد والتمييز بين صحيح الحديث وضعيفه وقد أكد شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنّة» في الرد على ابن المطهر على هذا المعنى وفضح الشيعة في هذا الباب[3].

ثم بدأ الشيعة في عصر ابن المطهر يحاولون وضع مقاييس لنقد الحديث عندهم وتقسيمه إلى صحيح وغيره.

وفي ظني أن من أسباب هذا الاتجاه هو النقد الموجه لهم من ابن تيمية وغيره في هذا ومما يشعر بهذا هو التوافق الزمني بين رد ابن تيمية ووضعهم لهذا الاصطلاح وهذه مسألة مهمة لم أر من نبه عليها.

فالشيعة يعترفون بـ (أن هذا الاصطلاح – وهو تقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وموثق وضعيف – مستحدث في زمن

(١) الحر العاملي: «الوسائل»: (٢٠/٨٠).
الفطحية: فرقة من فرق الشيعة قالت بأن الإمام بعد جعفر بن محمد هو ابنه عبد الله وسموا بالفطحية لأن عبد الله كان أفطح الرأس وقيل نسبة إلى رئيس لهم يقال له عبد الله بن فطيح. القمي: «المقالات والفرق»: ص٨٧.

(٢) هم الذين وقفوا على موسى بن جعفر وقالوا أنه حي ينتظر وربما يطلق الواقفي على من وقف على غير موسى بن جعفر كمن وقف على علي أو الصادق أو الحسن العسكري. القمي: «المقالات والفرق»: ص٩٣.

(٣) انظر مثلاً: «منهاج السنّة»: (٤/١١٠).

العلامة)[1] والعلامة إذا أُطلق في كتب الشيعة يقصد به آبن المطهر الحلي[2] الذي رد عليه آبن تيمية، بل إن آبن المطهر الحلي هذا هو – كما يقول صاحب الوافي –: (أول من آصطلح على ذلك وسلك هذا المسلك)[3].

إذن ألا يدل هذا على أن لابن تيمية و«منهاج السنّة» أثراً في ذلك وقد آعترف ''الحر العاملي'' بأن سبب وضع الشيعة لهذا الاصطلاح وآتجاههم للعناية بذكر الإسناد هو نقد أهل السنّة فقال: (والفائدة في ذكره – أي السند – دفع تعيير العامة – يعني أهل السنّة – الشيعة بأن أحاديثهم غير معنعنة بل منقولة من أصول قدمائهم)[4].

وهذا النص يفيد – أيضاً – أن الإسناد عندهم غير موجود إلا بعد مواجهتهم للنقد من قبل أهل السنّة .

كما يكشف الحر العاملي أن دراسة الإسناد عند الشيعة هي محاولة لتقليد أهل السنّة فيقول: (والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد

---

(١) «الوسائل»: (٢٠/١٠٢)، وآنظر: محسن الكاشاني: «الوافي»، المقدمة الثانية.

(٢) الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي: (٦٤٨–٧٢٦) يعرف عند الشيعة بالعلامة، وهو من تلامذة نصير الكفر ووزير الملاحدة النصير الطوسي: وهو الذي رد عليه شيخ الإسلام آبن تيمية في كتابه «منهاج السنة».
وبالغ الشيعة في الثناء عليه – كعادتهم – حتى قال بعضهم: (لم تكتحل جدقة الزمان له بمثيل ولا نظير..)!! وهذا تفضيل له على الرسل والأئمة!! له مصنفات منها: «قواعد الأحكام»، و«كشف المراد في تجريد الاعتقاد» وغيرهما. آنظر: «لؤلؤة البحرين»: (ص٢١٠–٢٢٧).

(٣) «الوافي»، المقدمة الثانية: (١/١١).

(٤) «وسائل الشيعة»: (٢٠/١٠٠).

العامة وآصطلاحهم بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع)[1].

وهذا يفيد تأخر دراسة الشيعة وآهتمامها بهذه القضية إلى حوالى القرن السابع. وإن كانت كتابة تراجم الرجال بدأت عندهم مع ''الكشي'' في القرن الرابع لكن كما يقول عالمهم ''الحر العاملي'': (وأما البحث عن أحوال الرجال فلا يدل على الاصطلاح الجديد)[2] وقد يوهم كلام صاحب «مختصر التحفة الاثنى عشرية» أن البحث في أحوال الرجال عندهم هو بداية الاصطلاح الجديد وذلك حين قال: (ثم آعلم أن أكثر علماء الشيعة كانوا يعملون سابقاً بروايات أصحابهم بدون تحقيق وتفتيش ولم يكن فيهم من يميز رجال الإسناد ولا من ألف كتاباً في الجرح والتعديل حتى صنف الكشي سنة أربعمائة تقريباً كتاباً في أسماء الرجال)[3].

ولكن هذه التراجم لا تدل على بداية تقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وغيره كما شهد بذلك صاحب «الوافي»، وصاحب «الوسائل» - كما مر -.

ثم إن الدافع لهذه الدراسة الحديثية - عندهم - ليس هو الوصول إلى صحة الحديث بقدر ما هو توقي نقد المذهب من قبل الخصوم، والدفاع عنه. كما يفيده كلام الحر العاملي .

ويقول شيخ الشيعة.. الفيض الكاشاني.. صاحب الوافي عن علم الجرح والتعديل عندهم: (في الجرح والتعديل وشرائطهما

(١) المصدر السابق: نفس الموضع.

(٢) الحر العاملي: «وسائل الشيعة»: (جـ٢٠/ص١١٢).

(٣) «مختصر التحفة الاثنى عشرية»: ص٤٩.

آختلافات وتناقضات وآشتباهات لا تكاد ترتفع بما تطمئن إليه النفوس كما لا يخفى على الخبير بها)[1].

ومن يقرأ تراجم رجالهم يجد صورة واضحة لهذا التناقض فلا يوجد راو من رواتهم غالباً في الحديث إلا وفيه قولان: قول يوثقه وقول يضعفه فضلاً عن أنه يلعنه ويخرجه من الإسلام. فمثلاً محدثهم الشهير ''زرارة بن أعين'' صاحب أئمتهم الثلاثة - كما يزعمون - ''الباقر''، و''الصادق''، و''الكاظم''[2] تجده في تراجمهم يمدح تارة ويذم أخرى، يجعل من أهل الجنة مرة، ومن أهل النار مرة أخرى، فيروي الكشي أن أبا عبد آلله قال: (يا زرارة إن آسمك في أسامي أهل الجنة)[3] وقال: (رحم آلله زرارة بن أعين لولا زرارة لاندست أحاديث أبي)[4].

ويروي الكشي نفسه عن أبي عبد آلله أيضاً أنه قال في هذا ''الزرارة'': (لعن آلله زرارة، لعن آلله زرارة، لعن آلله زرارة، ثلاث مرات)[5] وقال: (.. هذا زرارة بن أعين هذا من الذين وصفهم آلله عز وجل في كتابه فقال: ﴿وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه

---

(١) «الوافي»، المقدمة الثانية: (١/١١-١٢).

(٢) زرارة بن أعين بن سنسن قال الحر العاملي: (شيخ من أصحابنا في زمانه كان قارئاً فقيهاً ثقة قد آجتمعت فيه خلال الفضل والدين) «وسائل الشيعة»: (٢٠/١٩٦) تنسب له فرقة من الشيعة تسمى الزرارية «مختصر التحفة»: ص١٥ كان حفيد لقسيس نصراني آسمه سنسن. محب الدين الخطيب: «هامش مختصر التحفة»: ص٦٣. توفي سنة ١٥٠هـ. «معجم المؤلفين»: (٤/١٨١).

(٣) «رجال الكشي»: ص١٣٣.

(٤) المصدر السابق: ص١٣٦.

(٥) «رجال الكشي»: (ص١٤٩-١٥٠).

هباءا منثورا﴾[1] وقال: (.. زرارة شر من اليهود والنصارى ومن قال إن مع الله ثالث ثلاثة - كذا -)[2].

وهذا ''التناقض'' هو ''دأبهم'' في تراجم رواتهم[3]، كما هو واقع في رواياتهم وأحاديثهم، ولا يجدون مخرجاً لهم من هذا إلا القول بأن أحدها تقية ثم هم لا يملكون قرينة معقولة على تحديد القول الذي هو تقية والقول الذي ليس بتقية!!

وفي كتاب «مرآة العقول» للمجلسي بيان للصحيح من أحاديث الكافي وخلافه في ضوء الاصطلاح الجديد وإذا تأملت الأحاديث التي يصححها المجلسي وجدتها في الغالب تطعن في كتاب الله ودينه وتصادم الإسلام والقرآن[4].

ويكفي في الحكم على أحاديثهم النظر في متونها.(وكل متن يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع)[5].

(ج) عقيدتهم في «الإجماع» :

الإجماع ليس حجة عند الشيعة بدون وجود المعصوم فمدار حجية الإجماع على قول المعصوم وليس على نفس الإجماع

(١) المصدر السابق: ص١٥١.

(٢) المصدر السابق: ص١٦٠.

(٣) كجابر الجعفي، ومحمد بن مسلم، وأبي بصير وحمران بن أعين وغيرهم.

(٤) وسنرى أمثلة لذلك في مواضعها المتفرقة من هذا البحث، وانظر على السالوس وتجربته في محاولة التمييز بين الصحيح وغيره في أحاديث الشيعة عن طريق كتب رجالهم وانتهاؤه إلى صحة أحاديث - بمقياسهم - تطعن في الإسلام والقرآن «فقه الشيعة»: (ص٦٣-٦٤).

(٥) ابن الجوزي: «الموضوعات»: (١/١٠٦).

فهم لم يقولوا بالإجماع وإنما قالوا بحجية قول المعصوم ودعواهم الاحتجاج بالإجماع تسمية لا مسمى لها.

يقول آبن المطهر الحلي: (الإجماع إنما هو حجة عندنا لاشتماله على قول المعصوم فكل جماعة كثرت أو قلت كان قول الإمام في جملة أقوالها فإجماعها حجة لأجله لا لأجل الإجماع)[1].

وما أدري ما قيمة الإجماع إذن ماداموا يعتبرون الإمام معصوماً فقوله وحده كاف.

وتؤكد ''نصوص الشيعة'' على ضرورة مخالفة إجماع أهل السنّة، وإن خلافهم فيه الرشاد. ففي الكافي سؤال لأحد أئمتهم يقول: (إذا وجدنا أحد الخبرين موافقاً للعامة - يعني أهل السنّة - والآخر مخالفاً لهم بأي الخبرين يؤخذ؟

فأجاب إمامهم: ما خالف العامة ففيه الرشاد.

قال السائل: جعلت فداك فإن وافقهما الخبران جميعاً؟

قال - إمامهم - ينظر إلى ما هم إليه أميل - يعني أهل السنّة - بأحكامهم وقضاتهم فيترك ويؤخذ بالآخر.

قال السائل: فإن وافق حكامهم الخبرين جميعاً؟

قال: إذا كان ذلك فأرجه حتى تلقى إمامك فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات)[2].

(١) «تهذيب الوصول»: ص٧٠، وآنظر: «أوائل المقالات»: ص١٥٣، وآنظر: حسين معتوق: «المرجعية الدينية العليا»: ص١٦.

(٢) «الكافي» للكليني، كتاب فضل العلم، باب آختلاف الحديث: (٦٨/١) وراجع في هذا الباب «وسائل الشيعة»: (جـ١٨/ص٧٥)، باب وجوه الجمع بين الأحاديث المختلفة.